حيث لا تزال هذه الاستثمارات في بدايتها.

وعلى ذلك، يمكن تلخيص المفهوم الإسرائيلي لتطبيع العلاقات مع مصر بالآتي:

(١) المقدمة الأولى يقوم عليها المفهوم الإسرائيلي للتطبيع بأنه ثمن الانسحاب من سيناء وإعادتها لمصر.

(٢) أن التطبيع مطلب إسرائيلي يعكس احتياجاً موضوعياً لتطور المجتمع الإسرائيلي؛ ذلك المجتمع الذي يعاني من الأزمة الاقتصادية وضيق السوق الداخلي وارتفاع معدلات النزوح منه، والذي ترتفع بالنسبة إليه بالتالي قيمة السوق الإقليمي والعلاقات الإقليمية المتنوعة.

(٣) أن الهدف الأساسي للتطبيع هو بناء علاقات وروابط مع مصر، تتمكن من تثبيت السلام وخلق قاعدة من المصالح المشتركة التي تحميها قاعدة إجتماعية مخددة تقوم بحماية السلام وتأمينه.

(٤) أن الوسيلة الرئيسية للتطبيع هي ربط الإنسحاب من سيناء بالتقدم إلى أقصى مدى في العلاقات مع مصر، والحصول عن طريق ذلك على معاملة تفضيلية تتيح الإسراع بخطى تطبيع العلاقات إلى أبعد مدى ممكن.

(٥) أن مجالات التطبيع في ميدان العلاقات الإقتصادية فسيحة وواسعة، لكن الأولوية يجب أن تعطى للتركيز على قطاع الزراعة المصري، ثم التجارة والسياحة والاستثمارات المشتركة في مجالات البنية الأساسية الإقليمية.

ومن البديهي أن هذا المفهوم يلتقي مع المصالح الإسرائيلية الرئيسية في التوسع الاقتصادي الإقليمي، وزيادة معدل النمو الداخلي على أساس زيادة الطلب الخارجي، وزيادة معدل الرفاهية الاقتصادية في إسرائيل، بما يضمن الاحتفاظ بحجم السكان الحالي وزيادته عن طريق جلب المهاجرين الجدد من الخارج ومواصلة بناء المشروع الصهيوني على الأرض العربية.

٣ ــ التصور المصري

نستطيع منذ البداية ملاحظة تأثير نجاح المجهود الإسرائيلي في تضمين المعاهدة المصرية ــ الإسرائيلية بنوداً محددة تعالج بالتفصيل محتوى العلاقات المنشودة مع مصر. وقد أدى هذا التأثير إلى تبني المفاوض المصري لذلك المفهوم لتطبيع العلاقات والذي ينبثق عن أحكام المعاهدة المصرية ــ الإسرائيلية.

وعلى هذا الأساس، فقد استقر الأمر بالنسبة للتطبيع من وجهة النظر المصرية الرسمية، على أنه يمثل إحدى النتائج الملزمة للمعاهدة المصرية ــ الإسرائيلية. وهذا الإلتزام بتطبيع العلاقات مع إسرائيل ليس ثمناً للسلام فقط، بل هو المسار الطبيعي للسلام. فالتطبيع في نهاية الأمر هو جزء من المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية(*).

وبالرغم من استقرار هذه المقدمة في المفهوم المصري، إلا أن الجدل احتدم حول

---

* راجع: هدايت عبد النبي، حوار مع كمال حسن علي، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، **السياسة الدولية**، العدد ٦١، ص ٢٢٧.